

"علماء فلسطين": التطبيع من أخطر ما يهدد الأمة ويفسد عقيدتها



الأحد 3 مارس 2019 08:03 م

أصدرت رابطة علماء فلسطين اليوم الأحد (3-3) فتوى شرعية بعنوان: "حكم الإسلام في التطبيع مع العدو الصهيوني المحتل لأرض فلسطين".

وقالت الرابطة في فتواها: "إن ما يجري الحديث عنه اليوم من تطبيع مع العدو الصهيوني وقبوله في المنطقة، وما تبرره بعض الحكومات لهذا التطبيع يعد من أخطر الاختراقات، وتهديداً لأمن الأمة، وإفساد عقيدتها".

وأضافت أن: "الصلح والتطبيع يعني تمكين اليهود من أرض المسلمين، وعلى رقاب شعب مسلم، هذا بخصوص أي أرض إسلامية؛ فما بالنا إذا كانت فلسطين المباركة، الأرض المقدسة وفيها المسجد الأقصى المبارك، الذي يعد جزءاً من ديننا؛ قرآناً وسنةً وعقيدة".

وأضافت الرابطة أن "الصلح والتطبيع مع العدو الصهيوني يعني الاستسلام للكفار وعلو شأنهم، وإضاعة للدين وللأراضي الإسلامية، والتطبيع لا يكون إلا بعد صلح، والصلح الشرعي المجمع عليه هو: الصلح مع الكفار إن دعت المصلحة على وضع الحرب مدة معلومة إن كان عقداً لازماً، أو مدة مطلقة إن كان عقداً جائزاً ممكن الفسخ وقت الحاجة".

وتابعت: "هذه هي حدود الصلح الشرعي بالإجماع، أما الصلح أو الاتفاقيات المتضمنة تنازلات عقدية وإلغاء لأحكام شرعية فهذا صلح باطلٌ شرعاً بالإجماع، بل هو حقيقته استسلام ونكوص عن الشريعة وتخلٌ عن بعض أحكامها".

وأوضحت الرابطة أنه مما لا شك فيه أن من عقد صلح مع العدو الصهيوني لم يحصد سوى الخيبة والذل، ولم ينته مسلسل التنازل للعدو، فلم تعد الأرض لأصحابها، ولم تحرر المقدسات، ولم ينل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله

وأكدت الرابطة من منطلق الأدلة الشرعية العديدة، وواقع الحال والمآل، على حرمة الصلح والتطبيع مع العدو الصهيوني، وقالت: "لا يجوز لأحد كائناً من كان أن يعقده بتلك الصورة، وإذا وقع كذلك فإنه يقع صلحاً باطلاً، ويعتبر الصلح والتطبيع مع العدو الصهيوني باطلاً وجريماً في حق الأمة وأجيالها، ومخالفة صريحة لأحكام الشرع".

واستشهدت الرابطة بالعديد من الأدلة التي تؤكد فتواها، والتي أبرزها: "إذا كان الله أوجب القتال لإنقاذ المستضعفين؛ فكيف نصلح الصهاينة المحتلين صلحاً يمكنهم من المستضعفين من المسلمين في فلسطين وهذا مما يتضمنه التطبيع".

وأيضاً تساءلت الرابطة: كيف نصلح ونطبع مع العدو الصهيوني الذي قد قتل وشرذ واعتقل الملايين من أبناء شعبنا الفلسطيني وأمتنا إلى يومنا هذا، وأشارت أنه يصاد الأصول المجمع عليها في جهاد الأعداء والبراءة منهم، وموالاتة المسلمين ونصرتهم بدعمهم والوقوف معهم

ونبهت إلى أن الصلح القائم والتطبيع الجاري؛ يمثل ظلماً وعدواناً على الشعب الفلسطيني لأنه ينكر حق الشعب الفلسطيني في أرضه، ويقر زوراً بحق اليهود عليها مع ما يترتب على ذلك من تجريم المقاومة وكأنها معتدية، والتضامن مع العدو وكأنه ضحية معتدى عليها، فضلاً عن تمييز الأمة وانقسامها على نفسها

وقالت الرابطة في ختام الفتوى: إن هذا التأصيل الشرعي يأتي تأكيداً لكل الفتاوى الشرعية التي صدرت عن علماء الأمة منذ أن بدأت قضية فلسطين، فجميعهم أوجبوا القتال ضد اليهود الغاصبين، ومنعوا الصلح معهم، ولم يختلفوا في حرمة التطبيع مع الصهاينة المحتلين الغاصبين، ولم يختلفوا كذلك على وجوب قتالهم لإخراجهم من أرض المسلمين

ومن هذه الفتاوى فتوى علماء وقضاة فلسطين في المؤتمر الذي انعقد في القدس عام 1935م ، وكذلك فتوى علماء الأزهر عام 1366 هـ وأيضاً عام 1367 هـ بوجوب الجهاد لإنقاذ فلسطين، وفتوى علماء المؤتمر الدولي الإسلامي المنعقد في باكستان عام 1968م ، وكذلك فتوى لجنة الفتوى في الأزهر الصادرة عام 1375 هـ بتحريم التطبيع مع اليهود، وأيضاً أصدر أكثر من 63 عالماً من ثماني عشرة دولة عام 1989م فتوى بتحريم التنازل عن أي جزء من فلسطين، وفتوى مؤتمر علماء فلسطين المنعقد في 1412 هـ الذين أفتوا بحرمة المشاركة في مؤتمر مدريد، وأفتوا أيضاً بحرمة التطبيع مع اليهود □